

## دور دراسات تقييم الأثر على فعالية التشريعات وجدوى المشاريع في الجزائر.

### The role of studies evaluating the impact on the effectiveness of legislation and the feasibility of projects in Algeria.

د. سليمة فيلاي

جامعة محمد مين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، [salima.fillali@yahoo.com](mailto:salima.fillali@yahoo.com)

تاريخ الاستلام: 2020/03/01 تاريخ القبول: 2022/02/01

الملخص:

تعرف الجزائر في العقد الأخير تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية نتجت عنها الكثير من الآثار السلبية غير المتوقعة، يرجعها المتبعون لسوء التخطيط وعدم وجود دراسات علمية كفيلة بالإجابة عن الأثر المتوقع حدوثه نتيجة هذه التغيرات والتحولت، مما يبرر الحاجة إلى ايجاد آليات للتنبؤ بهذا الأثر في وقت مبكر واتخاذ السبل الكفيلة بوقف كل أثر سلبي أو الحد من انعكاساته. لهذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دراسات تقييم أثر التشريع ودراسات تقييم أثر المشاريع كآلية حديثة لتحقيق التشريع الأفضل وهي غير معتمدة في الجزائر رغم أن الكثير من البلدان تعمل بها منذ سنوات.

وعلى الرغم من تبني الدولة لمصطلح تقييم الأثر على البيئة، حيث تلتزم به أغلب الدول لارتباطها بمعاهدات دولية لحماية البيئة، إلا أنها لم تحاول تعميم هذه الآلية لتشمل مجالات أخرى كما هو معمول به في دول عديدة.

الكلمات المفتاحية: التقييم، أثر التشريع، المشاريع.

#### Summary:

In the past decade, Algeria has been experiencing political, social, economic and cultural changes that have resulted in many unexpected negative effects, due to poor planning and the absence of scientific studies that can answer the expected impact of these changes and transformations. And take steps to stop any negative impact or reduce its impact.

This study is intended to shed light on the impact assessment studies of legal legislation and Project impact assessment studies; As a modern mechanism to achieve better legislation; this mechanism is not supported in Algeria, although many countries have been operating there for years.

**Keywords :** Evaluation, Impact of Legislation, Projects.

### أولاً: أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم آلية تعرفها المجتمعات المتقدمة للوصول إلى التشريع الأفضل، وتحقيق أفضل المشاريع، وذلك باعتماد " دراسات تقييم الأثر". إن وجود دراسات تقييم الأثر يمكن أن يوقف مختلف المشاريع التي تؤدي إلى إهدار المال العام أو الخاص، أو المشاريع التي ينجر عنها آثار سلبية غير متوقعة، ولا يمكن التحكم فيها أو الحد منها، كما يمكن لهذه الدراسات أن تقدم بدائل أخرى لهذه المشاريع، تعظم الايجابيات وتحد من السلبيات، شريطة أن تكون هذه الدراسات مبنية على أسس ومنهجية علمية من أهل الاختصاص.

بالإضافة إلى ما تقدم فإنه بمقدور هذا النوع من الدراسات أن يكون عاملاً مساعداً في التوعية وتجنيب الطاقات، حيث أن هذه الدراسات تتضمن معرفة الرأي الخاص والعام واستشارته، وتوضيح كل جوانب المشروع التي لا يتفهمها أو قد يدفع لمعارضتها أو مناصرتها دون وعي بحقيقتها، كما يحدث في كثير من الأحيان، وكما لاحظناه مع مشروع استغلال الغاز الصخري ومشروع إصلاح المنظومة التربوية وغيرها من المشاريع. كما أن الدراسة البعدية، أي دراسة تحليل الأثر تمكن القائمين وأصحاب القرار من ملاحظة نتائج أفكارهم ومشاريعهم، قصد تمييزها وتعميمها أو تعديلها وتصحيحها، وتجنب تكرار نفس الأخطاء في المستقبل، وهذا إذا عرفنا كيف نستفيد من هذه الدراسات وتعاملنا معها بجديّة، كأن نجعلها مرجعاً في اتخاذ القرارات المستقبلية.

### ثانيا: الحاجة إلى تقييم أثر التشريع وتقييم أثر المشاريع:

من خلال ما تقدم، يمكن القول إن الحاجة إلى تقييم الأثر التشريعي أو أثر المشاريع، تنبع بشكل أساسي من الحاجة إلى التقليل من الآثار والأعباء غير المرغوب فيها، وتعظيم الآثار الايجابية وتدعيم تحقيق أهداف السياسات بشكل فعال، وكذلك تقييم البدائل المطروحة أمام أي مشروع قانون أو مشروع حكومي، حيث يمكن خفض الآثار السلبية، ومن ناحية أخرى يمكن تعزيز المنافع.

ويقدم تحليل الأثر للمسؤولين السياسيين معلومات حول ضرورة التدخل، والمزايا والسلبيات للاستراتيجيات البديلة، ويساعد ذلك على عدم إغفال تبعات القرارات التي يتخذونها.

وكمثال عن المشاريع القانونية أو الحكومية التي أثبت الميدان فشلها، القانون الأساسي لعمال التربية لسنة 2008، الذي شهد بعد سنوات قليلة من صدوره تغييرات كثيرة، لدرجة التخلي عنه واستبداله بقانون عمال التربية والتعليم لسنة 2012، وفيما يخص المشاريع التي عرفت فشلا ذريعا هي تلك المشاريع التي تعارف الجزائريون على تسميتها بـ"محلات الرئيس"، وهي مشروع 100 محل في كل بلدية، ذلك المشروع العملاق الذي كان الجميع يأمل أن يخلق مناصب للبطالين، لكنه بات رمزية لتبديد المال العام في عز البجوحة المالية التي عرفت الجزائر في عهد الرئيس السابق، نظراً لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

قدر الرقم الرسمي الذي قدمته الحكومة كتكلفة مالية للبرنامج على مستوى البلاد، بنحو 35 مليار دينار جزائري، ومع ضخامة المبلغ منحت الحكومة الضوء الأخضر لصرف هذا المبلغ، تحت ذريعة تحرير المبادرات الفردية في مجال ريادة الأعمال، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قد ساهمت في نهوض اقتصادات نامية حول العالم، إلا أن الوضع في الجزائر كان مختلفاً، فلم يكن

الأمر أزيد من حبر على ورق، فعلى مدار سنوات طويلة، تبين أن المشروع لم يكن إلا تبيدًا للمال العام!

والأمثلة كثيرة عن المشاريع التي لم يتم دراسة أثرها بشكل جدي وعلمي وتحولت إلى مصدر مشاكل، بينما كان الهدف منها حل بعض المشاكل البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ثالثا: التعريف بمصطلحات الدراسة:

### ● التشريع:

المقصود بالتشريع لدى الفقهاء هو: "بمعناه الواسع يقصد به كل النصوص المكتوبة الصادرة عن السلطة العامة في الدولة مهما كانت طبيعتها، وبمعناه الضيق يقصد به القانون الصادر عن السلطة التشريعية المتعلقة بموضوع معين" (أمين، شريط. ص 99) كما عرف التشريع على أنه "تلك القواعد المكتوبة ذات القوة القانونية والواجبة التنفيذ والتي تحدد العلاقة بين الأطراف الداخلية فيها والموجهة إليها" (عبد العزيز شعبان، خليفة. (2008). ص 281)، تتمحور كل هذه التعريفات الفقهية للتشريع حول ثلاثة عناصر متكاملة: موضوع التشريع، شكله، والجهة أو السلطة المختصة بوضعه. كما أن التشريع يطلق عليه اسم القانون المكتوب لأنه يتضمن قواعد قانونية مدونة على شكل وثيقة مكتوبة، ومن أهم صوره التي يخرج فيها للوجود عملية التقنين، والتقنين (le code) هو مجموعة متجانسة من التشريعات تعد بشكل منهجي في فرع من فروع القانون.

ويعرفه القانونيون أنه مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها السلطة العامة المختصة في الدولة، وهي عادة السلطة التشريعية، واستثناءا السلطة التنفيذية.

● القانون: هو الظاهرة التي تنظم الحياة الاجتماعية بكل ما فيها من

ظواهر ونشاط إنساني.

ونجد أن أهداف القانون غير متناهية ومنها ما يلي:

-تحقيق الامن الفردي؛

-تحقيق العدل؛

-تحقيق الاستقرار؛

-تحقيق اهداف النظام الاقتصادي؛

-تحقيق اهداف النظام السياسي؛

يقول فريدمان أن وظيفة النظام القانوني تتمثل في توزيع القيم التي يشعر المجتمع أنها حق ... والتوزيع الذي يحظى بالإحساس بالحق هو ما يشار إليه عامة بالعدالة، وعلى ذلك فإن المجتمع يعرف بأنه كيان اجتماعي ذا قيم مشتركة. (السيد العربي، حسن. (1995). ص 13).

#### ● التقييم:

التقييم لغة: من جذر 'ق.و.م' جاء في لسان العرب: قوم: أقمت الشيء وقومته فقام بمعنى استقام [...] والاستقامة: اعتدال الشيء واستواؤه. (أبي الفضل جمال الدين، ابن منظور. لسان العرب. مادة (قوم). المجلد 12. ص 500).

التقييم: (بالإنجليزية: Evaluation) هو التحديد المنهجي لقيمة شيء ما أو أهمية فكرة معينة أو شخصية معينة أو نفوذ معين أو تأثير أياً كان، وعملية التقييم هذه تستخدم في مجالات واسعة من النشاط الإنساني، بما فيها التعليم والفنون والأعمال وعلوم الحاسب والقضاء الجنائي (Criminal Justice)، والهندسة التطبيقية، والمنظمات مثل الحكومات والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الإنسانية.

#### ● التقويم:

يعرف التقويم لغويا بأنه بيان قيمة الشيء، ويعني كذلك تعديل أو تصحيح ما اعوج، فإذا قال شخص: إنه قوم المتاع فمعنى ذلك أنه حدد ثمنه، وجعل له قيمة

معلومة، وإذا قيل قوم الغصن فمعناه عدله وصرحه أي جعله مستقيماً. (سبع محمد، أبو لبدة. (1985). ص 61).

هذا وقد أجاز مجمع اللغة العربية "التقييم" لبيان القيمة وأورده في المعجم الوسيط، وفيه: قَيِّمَ الشيءَ تَقْيِماً: قَدَّرَ قيمته، وعليه يكون الفرق بين الكلمتين أنّ "التقويم" لتعديل الشيء، أما "التقييم"، فلبيان القيمة.

التقويم اصطلاحاً: عرفه بعض الباحثين بأنه هو: "عملية منظمة تتضمن جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، وتحليلها لتحديد درجة تحقيق الأهداف، واتخاذ القرارات من أجل التصحيح والتصويب في ضوء الأحكام التي تَمَّ إطلاقها"، وعرفه آخرون بأنه: تقدير قيمة نشاط أو شيء ما، "وجاء تعريفه في قاموس ROBERT MICRO": بأنه الحكم على قيمة الشيء وتقديره لتقويمه.

ويعرف بلوم (Bloom، 1967) التقويم بأنه إصدار حكم لغرض ما على قيمة الأفكار والأعمال والحلول والطرق والمواد وغيرها، ويتضمن استخدام المحكات والمستويات والمعايير لتقدير مدى كفاية الأشياء ودقتها وفعاليتها، ويكون التقويم كمياً أو كيفياً، ويشير دوني (Downie، 1967) إلى التقويم على أنه إعطاء قيمة لشيء وفقاً لمستويات وضعت أو تم تحديدها من قبل.

ويرى فؤاد أبو حطب وأمال صادق (1980) التقويم على أنه عملية إصدار حكم على مدى تحقيق الأهداف التربوية ودراسة الآثار التي تحدثها بعض الظروف في تيسير الوصول إلى هذه الأهداف أو بعضها. (أبو حطب، فؤاد وأمال، صادق. (1980). ص 25). ويستخدم مفهوم "التقويم" كهدف في حد ذاته أو كعملية، فهو كهدف يحدد العائد أو الفائدة الاجتماعية للبرنامج، أما كعملية، فهو يقيس الدرجة التي تعكس العائد المرغوب أو الفائدة في البرنامج، وهذان الجانبان في التقويم يمثلان المكونات المنهجية والتصورية للبحث "التقويم".

### ● تقييم الأثر:

يستخدم مصطلح تحليل الأثر وتقييم الأثر في ميدان التشريع المتعلق بالجانب الاقتصادي والبيئي في أغلب الأحيان، ويعيب بعض المفكرين عدم تعدي هذا المصطلح إلى الجانب الاجتماعي، على الرغم من أن الشكل المحدد لتطبيق تقييم الأثر يختلف من بلد لآخر، ليعكس الخيارات السياسية المحلية والأنظمة القانونية.

### ● مفهوم تقييم أثر التشريع:

لم نجد للمصطلح تعريفاً أو مفهوماً في معاجم علم الاجتماع، نظراً لارتباط المصطلح بمجالات وعلوم أخرى كالإقتصاد والقانون وحماية البيئة، كما أن دور الباحثين في علم الاجتماع يكاد ينعدم في هذا المجال، كونه حديث النشأة ويقتصر على مجالات قليلة كما سبق ذكره، ومن الدراسات التي اقتربت من الموضوع وحاولت تقريبه من علم الاجتماع نجد دراسة *MONÉDIAIRE GERARD* تحت عنوان "دراسة الأثر الاجتماعي أداة إجرائية في خدمة التماسك الاجتماعي للتنمية المستدامة"، التي حاول من خلالها إبراز الدور المغيّب لعلم الاجتماع في مثل هذه الدراسات، وأهمية مشاركة علماء الاجتماع في هذا الميدان والتأكيد على ضرورة توسيع دراسات التقييم لتشمل الأثر الاجتماعي.

ومصطلح تقييم الأثر نشأ مع ظهور المنظمات، التي تعني بالبيئة كوسيلة للحد من الأثر السلبي على البيئة للمشاريع الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، ثم تمت استعارته إلى مجال الإصلاح التشريعي، أو ما يعرف بالتشريع الأفضل، حيث توسع مجاله من تحديد الأثر على البيئة إلى دراسة الأثر على مجالات أخرى.

وبسبب الأصل القانوني للمصطلح تمكن من التحول إلى أداة تحليل، ومستند،

ونظام تقييم.

وحيث أن علم الاجتماع يعنى بالعمليات الاجتماعية، كان لزوما علينا أن نضع هذا المصطلح تحت ضوء الدراسة لمعرفة مدى أهميته للمجتمع. ومن التعاريف التي تقترب من موضوع الدراسة نورد ما يلي:

أ- تقييم الأثر البيئي: عرفته الرابطة الدولية لتقييم الأثر البيئي (IAIA) على أنه: " عملية تحديد ، تنبؤ، تقييم، وتخفيف الآثار البيو فيزيائية والاجتماعية، وجميع التأثيرات الناتجة من مقترحات التطوير التي يجري اتخاذها قبل اتخاذ القرارات الكبرى والالتزامات."

بدأ استخدام تقييم الأثر البيئي (EIA) في عام 1960م في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذ التقييم الطابع الرسمي في عام 1969م. مُنذ ذلك الحين واستخدام تقييم الأثر البيئي (EIA) في ازدياد حول العالم.

هناك تعريفات كثيرة لتقييم التأثيرات على البيئة أبسطها أنها دراسة للتأثيرات التي قد تحدث للبيئة نتيجة إنشاء وتشغيل مشروع معين بالإضافة الى دراسة التأثيرات التي قد تحدثها البيئة المحيطة للمشروع عليه.

وتعرف اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة التقويم البيئي للمشروع بأنه: الدراسة التي يتم إجراؤها لتحديد الآثار البيئية المحتملة أو الناجمة عن المشروع، والإجراءات والوسائل المناسبة لمنع الآثار السلبية أو الحد منها، وتحقيق أو زيادة المدردوات الايجابية للمشروع على البيئة، بما يتوافق مع المقاييس البيئية المعمول بها.

ب- تحليل أثر التشريعات الفنية (RIA): هو أداة أساسية لمساعدة الجهات ذات العلاقة، على تقييم التشريعات الفنية لفحص وقياس الفوائد المحتملة والتكاليف والآثار المترتبة منها، بما يدعم عملية صنع السياسات من خلال المساهمة في توفير بيانات ميدانية قيمة لقرارات سياسية واقتصادية وتجارية، وذلك من خلال بناء إطار القرار العقلاني لدراسة الآثار المترتبة على الخيارات المحتملة لهذه التشريعات.

تقييم الأثر التشريعي أو كما يسميه البعض تحليل أثر التشريعات، هو عبارة عن أداة لتحليل وقياس أثر التشريعات الجديدة والمعدلة على المجتمع، بقياس الفوائد المرجوة والتكاليف والآثار المتوقعة لهذه التشريعات بناء على أولويات المجتمع لضمان اختيار

أكثر الخيارات التشريعية كفاءة وفعالية (التشريع الأفضل).

تناولت العديد من الدراسات مفهوم تقييم أثر التشريعات وطرق تطبيقه، وقد قدمت معظم الدراسات نفس التعريف لهذا النظام.

فعلى سبيل المثال، جاء في مقدمة دراسة بعنوان "تحليل أثر التشريعات: أفضل ممارسات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" أن تقييم أثر التشريعات هو أداة لتحليل نتائج التشريعات وتوصيلها للآخرين.

كذلك قامت دراسة بعنوان "خلفية عن الإصلاح التشريعي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" بتعريف تقييم أثر التشريعات على أنه "أداة لضمان اختيار أكثر الخيارات التشريعية كفاءة وفعالية".

هذا وقد عرضت دراسة أخرى صادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفاً أكثر تفصيلاً لتقييم أثر التشريعات على أنه "يفحص وقياس الفوائد المرتقبة والتكاليف والآثار المتوقعة للتشريعات الجديدة أو المعدلة، كما أنه أداة تشريعية مفيدة تدعم صانعي القرار ببيانات واقعية هامة تساعد على العمل في إطار شامل يمكن من خلاله تقييم خياراتهم وعواقب قراراتهم".

وبناء على التعريفات السابقة يمكن القول إن تقييم أثر التشريعات هو "أداة أو نظام لقياس وتحليل أثر/آثار تشريع جديد أو معدل على المجتمع"، وتقوم الحكومة بتحديد الأثر المطلوب قياسه بناء على أولويات المجتمع، كتقييم أثر التشريعات على

"المنافسة"، و"التجارة العالمية" و"المشروعات الصغيرة"، و"الأعمال الخيرية". (الوكالة الكندية للتنمية الدولية. (2008). ص9).

ج-دراسة الجدوى: ويقترَب مفهوم تقييم الأثر من مفهوم دراسة الجدوى، التي يعرفها د. نبيل عبد السلام شاكِر " بأنها تلك الأساليب العلمية المحددة والمستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة، وتحليلها بهدف التوصل إلى نتائج قاطعة عن مدى صلاحية المشروع موضوع الدراسة من عدمه" (نبيل عبد السلام، شاكِر. (2006). ص25).

#### رابعاً: مرجعيات الدراسة:

شهدت بداية الثمانينات من القرن المنصرم اهتمام حكومات الدول المتقدمة بجودة التشريع، والسعي للوصول إلى مقاييس يمكن من خلالها إجراء تقييم للتشريعات الجديدة والمعدلة الأمر الذي يضمن تقليل الآثار السلبية للقوانين والتشريعات ويساعد على تيسير عملية تطبيق القوانين والالتزام بها وتحقيق أكبر فائدة مرجوة منها، وهو ما يعرف بتقييم الأثر التشريعي.

كما أن العديد من النظم القانونية ومنها كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تعتبر تقييم التشريعات جزءاً قانونياً ملزماً لا ينفصل عن عملية اقتراح التشريع.

#### ●تطور تقييم أثر التشريع:

في بداية الثمانينات بدأت حكومات الدول المتقدمة تعبر اهتماماً أكبر لأهمية جودة التشريع والتشريعات، حيث تحولت النظرة إلى التشريعات من كونها مجرد حلول سهلة إلى اعتبارها أدوات يمكن توظيفها للوصول إلى الأهداف المرجوة. (الوكالة الكندية للتنمية الدولية. (2008). ص9)

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة إلى هذا المجال، ويعد أول تحليل للأثر التشريعي هو " تقييمات أثر التضخم " التي طلبتها إدارة كارتر في الولايات المتحدة عام 1978.

وتم توسيع شرط تحليل الأثر التشريعي أثناء إدارة ريغان، بتقديم تحليل المنافع والتكاليف (BCA) ليصبح الأسلوب المنهجي المطلوب.

كما كانت أستراليا واحدة من أوائل الدول التي طلبت استخدام تحليل الأثر التشريعي (1985)، وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين كان هناك 12 دولة تقريباً تنتمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قد نفذت متطلبات تحليل التأثير التشريعي بشكل ما، على الرغم من أن نطاق التحليل المطلوب يختلف اختلافاً كبيراً. وبحلول عام 2000، كانت 20 من 28 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قد نفذت متطلبات تحليل الأثر التشريعي. (Regulatory Policies in OECD Countries. (2002). P45).

حالياً تستخدم جميع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريباً تحليل الأثر التشريعي، كما أن البنك الدولي بدأ يوصي عملاءه من الدول بتنفيذ متطلبات تحليل الأثر التشريعي.

ونتيجة لذلك، اعتمد عدد متزايد من الدول النامية الآن متطلبات تحليل الأثر التشريعي، كما توسع نطاق متطلبات تحليل الأثر التشريعي أكثر من مرة في العديد من البلدان التي اعتمده.

وعلى العكس، فلم تتخل عن استخدام تحليل الأثر التشريعي بعد اعتماده سوى القليل من الدول (Regulatory Policies in OECD Countries. (2002). P45).

في كندا، من المتوقع إصدار لوائح فدرالية من أجل بيان تحليل الأثر التشريعي (RIAS)، يتكون بيان تحليل الأثر التشريعي من ستة أجزاء: الوصف، البدائل، الفوائد والتكاليف، الاستشارة والامتثال، الإنفاذ، الاتصال.  
(Jacopo Torriti، Ragnar .E.Löfstedt. .(2012)pp. 169-186)

وفي الاتحاد الأوروبي، أدخلت المفوضية الأوروبية نظام تقييم الأثر عام 2002 ، حيث دمجت واستبدلت أنواع التقييم ذات القطاع الواحد.

فترى المفوضية الأوروبية أن تقييم الأثر عملية تهدف إلى هيكلة ودعم تطوير السياسات، حيث يحدد ويقيم المشكلة المطروحة والأهداف المرجوة، كما يحدد الخيارات الرئيسية لتحقيق الهدف ويحلل آثاره المحتملة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

فضلاً عن أنه يحدد مزايا وعيوب كل خيار، ويدرس أوجه التآزر المحتملة والمقايضات، في عامي 2005 و 2006 حدثت المفوضية نهجاً ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي فإنها تتحرك في اتجاه تقييم الأثر على الاستدامة F.Thomas M.Ruddy، Lorenz Hilty. (2007). (pp90-105). كما كان هناك تحديث في 2009.

في المملكة المتحدة، كان تحليل الأثر التشريعي لسنوات عديدة أداة رئيسية في المساعدة على تحسين نوعية التنظيم والتقليل من الأعباء غير الضرورية على الأعمال التجارية، وكانت إدارات الحكومة المركزية تستخدم تحليل الأثر التشريعي لعدة سنوات، مستعينة بالدليل الذي قدمه المكتب التنفيذي للتشريعات الأفضل (BRE) في مكتب مجلس الوزراء. وفي مايو 2007 تم إدخال نظام جديد لتقييم الأثر (IAS) حيث دخل في مرحلة التشغيل الكامل في نوفمبر 2007. ويعد المكتب التنفيذي للتشريعات الأفضل،

وهو الآن جزء من إدارة الأعمال والمشاريع والإصلاح التنظيمي مسؤولاً عن عملية تقييم الأثر.

والهدف من تقييم الأثر هو المساعدة في تحسين وضع السياسات من خلال صب مزيد من التركيز على قياس المنافع والتكاليف في تقييم الأثر. وقد كان إزالة كلمة "تشريع" اعترافاً بأن الكثير من الأعباء الحكومية على الأعمال التجارية، والقطاع الثالث، والهيئات العامة لم تنفذ دائما بوصفها قوانين أو تشريعات، مثل دساتير الممارسة، ومتطلبات التقرير أو توجيه التمويل، وأن تأثيرات هذه التدابير تحتاج أيضاً إلى تقييم.

#### خامساً: تطبيقات الدراسة:

عندما يتخذ مدير مؤسسة قراراً ويريد أن يلزم به مجموعة الموظفين تحت سلطته، أو عندما يصدر المشرع قانوناً أو مجموعة قوانين، أو عندما تسيطر الحكومة برامج اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، فإن كل هذه الأطراف تتصور بأن قراراتها أو برامجها تؤدي إلى مجموعة من النتائج المرغوبة والمتحكم بها.

فما مدى صحة هذا التصور؟ من المؤكد أن كل الأطراف السابق ذكرها أجرت دراسة لقراراتها، فما مدى جدية هذه الدراسة؟ وهل هي كفيلة بتحقيق أفضل النتائج؟ يبين الواقع أن النتائج لا يمكن أن تطابق التصور إلا في الإطار الضيق الذي حدد مسبقاً، وهذا الإطار محدد بالزمن والمكان، وكلما اتسع الزمان والمكان تشتتت التصورات وصعب التحكم فيها، ولأن أثر التشريع والمشاريع يتسع في المكان والزمان، فهذا ما يستدعي تتبع الأثر بالدراسة والتوقع.

لهذا السبب تنشأ هيئات لتقييم أثر التشريع والمشاريع، لتقوم بتقديم ملاحظاتها الميدانية والعلمية في المجالات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، حيث تكون مرجعاً رئيسياً في اتخاذ القرارات، وتجنب الأثر السلبي الذي قد ينتج عن هذه القرارات، فيكون التعديل أو توقيف القرار.

إن تقييم الأثر يجيبنا عن مدى صحة ودقة تصوراتنا للنتائج المتشعبة، أي التي لا يمكن تحديد مداها. أما دراسات الأثر فهي تحاول أن تمدد الإطار الذي يحد تصوراتنا للنتائج المنتظرة.

### 1- ما هي الحالات التي يجب أن يتم فيها إنجاز دراسة لتقييم الأثر؟

كما سبق ذكره فإن دراسة تقييم الأثر في الجزائر تقتصر على البيئة من خلال القانون 03-03 المتعلق بحماية البيئة، إلا أن المرسوم المحدد لكيفية تطبيقه وتفعيله تأخر في صدوره إلى غاية 1990، ليعود المشرع من جديد ويؤكد على هذا الإجراء من خلال القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ثم ينتظر من جديد أيضا إلى غاية 2007 لإصدار المرسوم المجسد لهذا الإجراء. (حسونة، عبد الغني. (2012). ص81).

في المقابل تعمل العديد من الدول بهذه الآلية، وفي هذا السياق يشير المشرع الفرنسي إلى وجوب تقديم دراسة تقييم الأثر لمشاريع القوانين المحددة في الفصل الثاني من القانون العضوي رقم 2009-403 المؤرخ في 15 أبريل 2009 والمتعلق بتطبيق المواد 1-34، 39 و44 من الدستور (الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 16 أبريل 2009، العدد 89) والمتضمن الميادين التالية:

- مشاريع القوانين العادية.
- مشاريع القوانين العضوية.
- مشاريع قوانين التخطيط عدا قانون المالية.
- مشاريع قانون النفقات ونفقات الضمان الاجتماعي في بعض جوانبها.
- مشاريع القوانين التي ترمي إلى الموافقة أو إلغاء اتفاقية أو معاهدة دولية.

إن وضع هذه الآلية في الميدان، من الممكن تحقيقه والاستفادة منه بالرجوع إلى تجارب الدول التي سبقتنا إليها، وتجنيد الكفاءات العلمية التي تكفل نجاحها، وخطط العمل متوفرة ومتنوعة يمكن الأخذ بأحسنها وما يتناسب مع إمكانياتنا وخصوصيتنا.

2- طرق تقييم أثر التشريع :

في واقع الأمر لا توجد طريقة موحدة في تقييم أثر التشريع، وإنما هناك طرق عديدة بحسب خصوصية كل مجتمع وامكانياته، لذلك فالمجال مفتوح لوضع أسس علمية تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع لهذا الميدان على المدى القريب والبعيد، فمن الممكن وضع خطط تتبع البرنامج وتطور أداؤه على المدى البعيد للوصول به إلى الكفاءة المطلوبة، حيث تحفظ الدراسات المنجزة بكامل تفاصيلها، ويتم تطوير البرنامج بمقارنة الدراسات والنتائج التي توصلت إليها.

لكن وقبل تجسيد البرنامج، نرى أنه من الضروري التعرف على المجتمع الذي سيسري عليه البرنامج للتعرف على خصوصياته والثقافة التي يستعملها في التعامل مع محتويات البرنامج، أي نظرتة للقانون، مشاركته في وضعها، تقبله لها، وهذا ما نعتبره أسس نجاح البرنامج، فلا نجاح بدون مراعاة خصوصية المتلقي. وفي نهاية الأمر فإن عملية التشريع يجب أن تنطلق من حاجة المجتمع لتنتهي إلى الرضى المجتمعي.

وترى بعض الآراء أن استخدام تقييم الأثر متسق مع مفهوم التشريع الأكثر استجابة، وضمان تحقيق أقل قدر ممكن من الضرر الاقتصادي والاجتماعي نتيجة التدخل الحكومي، والغرض من تقييم الأثر هو تحديد ما إذا كان تدخل الدولة ضرورياً أم غير ضروري، وأفضل شكل للتدخل لتخفيض صافي التكاليف وتعظيم صافي المنافع للمجتمع. وينبغي أن تكون الرؤية بالنسبة لدراسات تقييم الأثر هي أن تصبح جزء لا يتجزأ من عملية إعداد السياسات التشريعية، ويتم استخدامها من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين لإعداد التشريعات الجديدة والتأكد من ضرورة إصدارها على

أن يتم ذلك بصورة مستمرة، ووفقاً لتلك الرؤية، تشجع عملية تقييم الأثر على تغيير الإطار التنظيمي لموضوع معين استجابة لأية أدلة قد تظهر من خلال الدراسة. في حقيقة الأمر لقد تعددت الاقتراحات حول طرق تقييم الأثر من خلال البحوث العديدة والمؤتمرات كمؤتمر العملية التشريعية في العالم العربي " الفرص والتحديات " الذي أقيم بالأردن العام 2007 الذي تطرق إلى مفهوم آثار التشريع التنظيمي وأثره على عملية وضع السياسة وما يسمى بالـ (RIA) (Regulatory Impact Assessment) وهي عبارة عن وثيقة ونظام تقييم لأي تدخل حكومي له تأثير على المجتمع ، ومراحل الـ RIA هي ثلاثة، الأولى: تسمى بالـ RIA الأولية: يتم فيها وضع مسودة، بعدها تصاغ الـ RIA الجزئية يتم فيها تعديل المسودة والأخذ بتوصيات المناقشات التي تدور بين الخبراء واللجان المختصة، وأخيراً تقدم المسودة الأخيرة إلى السياسيين وأصحاب القرار. وتشير هذه الوثيقة إلى الآثار التنظيمية والأثر العام الذي يفرضه تشريع ما، ويغطي ذلك الآثار المتوخاة من ذلك التشريع بالإضافة إلى الآثار الجانبية غير المتوقعة منه، ويجب إعداد بيان بالآثار التنظيمية المتوقعة بالتشاور مع الوزارات المختصة ذات العلاقة. وبالنسبة إلى الآثار المالية، يتوجب الإشارة إلى الأساس الذي تقوم عليه الحسابات والافتراضات، كما يتعين عرض الآثار التي تطرأ على الدخل العام من الموازنة، إلى جانب النفقات (بشكل إجمالي)، بما في ذلك الآثار المتوقعة المترتبة على تنفيذ الأحكام التي يتضمنها الإطار التشريعي. ومن جهة أخرى، يجب عرض أية آثار تطرأ على الموازنة بشكل منفصل.

كما تطرق إلى عملية توثيق العملية التشريعية من ناحية تقنية وهو تطور جديد نسبياً، وتحدث عن أربع خطوات أساسية لهذه العملية منها:

- إدارة المعرفة.

- التدقيق الإداري.

- تطوير الإجراءات.

- تطوير المخرجات.

وهناك أنظمة مختلفة لهذه العملية مثل النظم المدمجة والنظم الشاملة وهناك بعض الأشياء المشتركة التي يجب توفرها في هذه الأنظمة مثل مصداقيتها، شموليتها وإمكانية الرجوع للمعلومات الأصلية. إذ يساعد علم تكنولوجيا المعلومات في هذه العملية وخصوصاً من خلال برنامج ال XML، الذي يضمن تخزين والبحث في الوثائق لمدة أطول، من خلال هيكلية منظمة وهذا ما يفعله النظام المرجعي Reference model، فهو مجرد وعام يتم من خلاله تخزين الوثائق ومعالجتها بمساعدة محرر تشريعي. (مؤتمر العملية التشريعية في العالم العربي. (2007). ص8).

وفي دراسة حول دمج نظام تقييم أثر التشريعات في البيئة التشريعية للأعمال في مصر أشار الباحثون إلى أن تقييم أثر التشريعات يتضمن في معظم الأحيان العناصر التالية:

- الغرض: تحديد الهدف الذي تم من أجله طرح التشريع الجديد.
- المخاطر: تحديد المخاطر أو المشكلات التي سوف يتم التعامل معها والخطوات المناسبة المطلوب اتخاذها.
- البدائل: التعرف على الخيارات المختلفة المطروحة للتعامل مع المخاطر أو المشكلات، و تحديد الشكل المناسب للتشريع، إذا كان هو الخيار المناسب للتعامل مع المشكلات.
- تحليل التكاليف/الفوائد: تقييم أثر الخيارات المنتقاة من حيث التكاليف والفوائد.
- الاستشارة العامة: مراعاة الشفافية واستشارة المعنيين.
- تأثير التشريع على العناصر المعنية:

• التأثير على المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة.

• التأثير على المنافسة.

• التأثير الاجتماعي.

• تحليل النوع.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من نظم تقييم أثر التشريعات تتضمن مراعاة جوانب تطبيق التشريع وطرق الإنزام والالتزام به. (الوكالة الكندية للتنمية الدولية. (2008). ص13).

وتساعد الاستشارات العامة صانعي القرار على رؤية ردود الفعل المتوقعة والآثار المرتقبة لقراراتهم بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وهكذا يستطيع صانعو القرار، تعديل القرارات بناء على ردود الفعل.

والاستشارات هي عملية "جمع آراء العناصر المتأثرة والمستفيدة من التشريع المقترح بشأن الأثر المتوقع لهذا التشريع". والجدير بالذكر أن الحصول على آراء مفيدة يتطلب توفير معلومات مناسبة عن القانون أو التشريع بين المعنيين بالأمر، بعبارة أخرى، يمكن القول أنه بخلاف الخبراء، تحتاج العناصر المتأثرة والمستفيدة من التشريع إلى تفهمه واستيعابه قبل الإدلاء بأرائهم فيه.

كذلك تساعد الاستشارات العامة على إشراك المواطنين في العملية التشريعية وزيادة ثقتهم في أهمية آرائهم بالنسبة لعملية صنع القرار، لاسيما وأن شفافية عملية الاستشارات تزيد من مصداقية الحكومة وهو أمر يتحقق من خلال نشر ردود الفعل الفردية وكذلك استجابات الحكومة أو تعليقها عليها.

يمكن أن تكون عملية الاستشارة كما يلي:

• رسمية كإجراء قياسي أو غير رسمية.

• داخل أو/و خارج الحكومة.

- من خلال اجتماعات فردية أو مجموعات حوارية.
- من خلال ندوات أو ورش عمل عامة.
- عن طريق الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

على أنه ينبغي ألا نخلط بين عملية الاستشارة وبين تقييم أثر التشريعات، فبينما تعتمد الاستشارات سواء كانت رسمية أو غير رسمية على آراء موضوعية وتوصيات، فإن تقييم أثر التشريعات يقوم على التحليل والدراسة وتقديم النتائج العلمية التي قد تكون في صالح التشريع أو ضده، كما أن الاستشارات تعتبر جزءاً من تقييم أثر التشريعات. (الوكالة الكندية للتنمية الدولية. (2008). ص 13).

وتتطلب قوانين ولوائح تقييم الأثر التشريعي من الجهات المعنية، أن تقوم بإعداد وثيقة تقييم أثر تبعاً لإجراءات معينة، لتحديد النتائج المترتبة على القوانين التي يقومون أو يقترحون القيام بها، بالإضافة إلى تقديم اعتبارات كافية لإتباع البدائل التي تسمح بتفادي أي آثار سلبية أو تقليلها.

وبعد صياغة القوانين، تأتي عملية وضع اللوائح التنفيذية والتي تقوم بترجمة التشريعات إلى اللوائح الرسمية والمتطلبات والإجراءات التي سوف يتم إتباعها. ويمكن من خلال تلك اللوائح القيام بتأسيس هيئات لها صلاحيات مراقبة ومراجعة معينة. كما يمكن تأسيس متطلبات معينة لاندماج المشاركة الجماهيرية في عملية تقييم الأثر.

وفي العادة تتضمن خطوات وضع اللوائح التنفيذية تفاصيل حول المتطلبات الفنية والتحليلية والإجرائية.

وبعد وضع القوانين واللوائح اللازمة بشكل كاف لتطبيق البرنامج، تبدأ عملية "صنع القرار" والتي تعد قلب أي برنامج لتقييم الأثر التشريعي. يتم تبليغ التخطيط لتقييم الأثر للجمهور من خلال خرائط طريق، ويتم التشاور مع الأطراف المعنية على جميع جوانب تقييم الأثر والتقارير النهائية يتم تبليغها للجمهور.

وهناك عدة معايير وضعت من الاتحاد الأوروبي لتقييم أثر التشريعات منها:

1. الرؤية.
2. خطة عمل واضحة.
3. استشارات واستفتاءات شعبية.
4. وثيقة ال RIA.
5. عملية التقنين (وما يعني إعادة توليد هذه الأداة في الإصلاح التنظيمي مثل دمج التشريعات).

وهناك أيضا مبادئ مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي مثل الحاجة أو الضرورة لتشريع معين، الشفافية، التبسيط والمسائلة وإمكانية الوصول إلى المراجع ذات العلاقة. أما بالنسبة للعالم العربي فيجب التأكيد على أهمية فهم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتاريخي لكل دولة على حدة قبل صياغة أو تعديل أي تشريع.

وتلخيصا لما سبق يمكن القول إن التقييم يتم في مرحلتين رئيسيتين تركز الأولى على معرفة إن كانت هناك ضرورة ملحة للتشريع أو المشروع، وإن كان بالإمكان معالجة المشكل بطرق أخرى. كما يتم تحديد واختيار أقل البدائل إضرارا والتي تحقق في نفس الوقت الغرض المطلوب. وقد نتوصل أحيانا إلى أن عدم القيام بأي تغيير هو أفضل مما يمكن عمله ويكون البديل "صفر" هو ما يتم اختياره. ومهما كانت نتيجة التقييم فإنها يجب أن تكون جزء من الملف الذي يتم تقديمه لمتخذ القرار. أما المرحلة الثانية من التقييم فإنها تجرى بعد العمل بالتشريع أو المشروع، من أجل المراجعة ومتابعة الكفاءة ودرجة التأثير، واقتراح الحلول المناسبة في حالة ظهور أي طارئ لم يتم دراسته من قبل، ويعد هذا التقييم اللاحق مرجعا يتم الاستعانة به عند إعداد تشريع أو مشروع جديد.

### 3- الجهة القادرة على تقييم أثر التشريع :

مما لا شك فيه أن عدم الأخذ بنظام أو دراسات تقييم أثر التشريع يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام السياسي الذي نعيشه، فهو يعتبر أن اقتراح ووضع القوانين وتقييمها من صلاحياته، وإذا أردنا إدخال هذا النظام في تقييم المشاريع يجب أن تكون هناك إرادة سياسية، تتخذ حزمة من الاجراءات والقوانين لوضع مثل هذا النظام بالتشاور مع الأطراف التي لها سلطة التشريع، حيث تقرر بعد ذلك البعد الذي تعطيه لهذا النظام، وهذا ما حدث في الدول التي تبنت العمل بدراسات تقييم الأثر من باب الحوكمة وتطوير المنظومة التشريعية والبحث عن التشريع الأفضل.

فالعلمية التشريعية ترتبط بالقرار السياسي، ويجب مواكبة وتطوير وتحديث التشريعات، كما لا بد من توافر بعض المسائل في التشريع: (دراسة حول دمج نظام تقييم الأثر التشريعي في البيئة التشريعية للأعمال في مصر. ص 13)

1- المعرفة الكافية بطبيعة القانون وأهدافه.

2- التشاركية بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالقانون.

3- الاطلاع على القوانين المماثلة لدى الغير.

4- ضرورة وجود نخب مؤهلة.

وللوصول إلى تشريع متطور لا بد من توافر ما يلي:

1- الاستعانة بالخبراء والمستشارين.

2- إنشاء مواقع الكترونية يتم من خلالها عرض مشاريع القوانين للاطلاع عليها.

3- نشر مشروعات القوانين.

4- عقد ورش عمل حول مشروعات القوانين.

ومن النتائج الهامة التي يمكن تحقيقها، التشاركية في الحياة السياسية، وتحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، وتفعيل مفهوم التنمية الشاملة الذي يقدم محاور رئيسية وهي تنمية الموارد البشرية، التنمية الاقتصادية، الاستخدام الأمثل للموارد. لقد واجهت الدول التي تبنت العمل بتقييم أثر التشريع الكثير من التساؤلات قبل الأخذ بهذا النظام، ومن أهم الأسئلة المطروحة، مصداقية واستقلالية الجهة التي تقوم بالدراسة، وذلك بعد أن ظهر التخوف من استغلال اللوبيات لهذه الجهة لتحقيق مصالحها الخاصة، والتساؤل الآخر، ماذا لو أبدت الجهة المختصة بالدراسة كثير من الملاحظات السلبية للمشاريع المقترحة؟ ألا يؤثر ذلك سلبا على صورة السياسيين؟ ألن يعرقل ذلك مخططاتها وتوجهاتها؟

كل هذه التساؤلات وغيرها مشروعة، ويجب أن تقدم لها الاجابة الكافية لإقناع أصحاب القرار بالعمل بهذا النظام، وقد تم الاجابة عن الكثير من العموميات في بحوث ومناقشات داخل الدول التي تعمل بهذه الدراسات، يمكن الرجوع إليها بكل يسر، وتبقى الأسئلة المتعلقة بخصوصيات المجتمع الجزائري ونظامه السياسي، لتطرح وتناقش بكل موضوعية لاعتماد هذه الدراسات، وما يمكن أن يشجع على هذه الخطوة هو تبني البلد الشقيق الأردن لهذا النظام والعمل به، عن طريق مركز الدراسات والبحوث التشريعية، الذي يسعى إلى تدعيم الاداء البرلماني، من خلال المساهمة في تعزيز دور مجلس النواب القيام بمهامه التشريعية والرقابية، ويقدم أفضل الخدمات البحثية والمعلوماتية لمجلس النواب الاردني لتسهيل القيام بدوره الدستوري.

#### 4- معيقات تطبيق تقييم أثر التشريع :

بما أن عمليات تقييم الأثر تعتبر جزء من عملية اتخاذ القرار الرامي إلى توزيع المنافع، فإنها ستكون محل قبول عند البعض ورفض عند أطراف أخرى، قد تسعى إلى تعطيلها، ولا يمكن تجاوز هذا الاشكال إلا بتقديم الحجج العلمية المقنعة، كما أنه من

البيديي أن تسعى الأطراف النافذة إلى أن تتوافق هذه الدراسات مع مصالحها، ما يستوجب اتخاذ كل التدابير لجعل الهيئات القائمة على الدراسة بعيدة كل البعد عن أي نفوذ.

إضافة إلى ضرورة العمل على إيجاد إطار دستوري واضح، ينظم العملية التشريعية ويحدد الضوابط لكل سلطة من السلطات، بما يضمن عدم التداخل في الصلاحيات والسلطات، بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ويؤدي إلى تقاسم سليم للأدوار. كما يجب التأكيد على ضرورة تنظيم إدارة العملية التشريعية، بشقها الإداري والموضوعي، فمن الناحية الإدارية من المهم إيجاد جسم مركزي داخل السلطة التنفيذية، يختص بتنظيم العملية التشريعية داخل الحكومة، من خلال تحديد الأولويات التشريعية، ومتابعة تنفيذها داخل مؤسسات السلطة التنفيذية، وتنظيم العلاقة مع مجلس الوزراء والسلطة التشريعية، أما من الناحية الموضوعية، من المهم قبل العمل على صياغة التشريعات، إعداد وإقرار وثيقة سياسة تشريعية تتضمن مسبات، أهداف، غايات، سياسات وآليات تنفيذ التشريعات؛ والتي على أساسها فقط تتم صياغة التشريعات.

كما أنه من المهم بمكان دعم المجلس التشريعي بالكفاءات القادرة على مراجعة مشاريع القوانين، والتأكد من انسجامها مع النظام القانوني العام والسياسة التشريعية بشكل خاص. والتأكيد على أهمية العوامل الفنية والتقنية المساندة للمشرع، مثل أدلة الصياغة التشريعية وإيجاد أنظمة معلوماتية قانونية قادرة على تزويد المشرع بجميع المعلومات الضرورية في عملية الصياغة، وإخراجها ب قالب موحد وبمحتوى سهل وبسيط بحيث يسهل تعريفها وتطبيقها.

وفي النهاية يتم التركيز على أهمية تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية التشريعية، وإلى أشكال تأثير هذه المؤسسات في العملية التشريعية إذ قد تعتمد على

وضع مبادرة لوضع مشروع القانون، أو المشاركة في مناقشة التشريعات وترك بصمات واضحة، أو القدرة على تكوين لوبي داخل مؤسسات المجلس التشريعي، وهذا قد يتم من خلال رسائل إلى الأعضاء في التشريعي أو تنظيم لقاءات مع التشريعي أو تنظيم لقاءات مع الصحافة والإعلام. (دراسة حول دمج نظام تقييم الأثر التشريعي في البيئة التشريعية للأعمال في مصر، ص 13)

وأهمية الأدلة التشريعية في تعميم العمل بنموذج تشريعي موحد، وأهمية التثقيف والتعريف بالعملية التشريعية وعلم الصياغة التشريعية، ودورهما في صناعة القوانين والتشريعات الوطنية في كل مجتمع.

خاتمة:

وخلاصة القول إن دراسة أثر التشريع من شأنها أن تساعد على تحقيق الأمن القانوني، وتحد من التغييرات المفاجئة للقواعد القانونية وعدم استقرارها، فالثبات والاستقرار وتجنب التعديل الدائم للنصوص القانونية هو شرط من شروط نجاح التشريع بجميع أنواعه، ولأنه لا توجد طريقة موحدة في تقييم أثر التشريع، وإنما هناك طرق عديدة بحسب خصوصية كل مجتمع وإمكاناته. يبقى المجال مفتوحا لوضع أسس علمية، تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع لهذا الميدان على المدى القريب والبعيد، فمن الممكن وضع خطط لتتبع البرنامج وتطور أداءه على المدى البعيد، للوصول به إلى الكفاءة المطلوبة، حيث تحفظ الدراسات المنجزة بكامل تفاصيلها، ويتم تطوير البرنامج بمقارنة الدراسات والنتائج المتوصل إليها.

وللأهمية نفتح إنشاء هيئة لتقييم الأثر التشريعي، تقوم على تقديم ملاحظاتها الميدانية والعلمية في المجالات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، حيث تكون مرجعا رئيسيا في اتخاذ القرارات، وتجنب الأثر السلبي الذي قد ينتج عن هذه القرارات، فيكون التعديل أو توقيف القرار.

ونعتقد مخلصين أن هذه الدراسة مجرد تصور إذا احتضنته العقول المؤهلة فسوف يتحول إلى برنامج طموح.

### قائمة المراجع:

1. الإمام العلامة أبي الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (1992). *لسان العرب*. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: دار صادر. مجلد 12.
2. أبو حطب، فؤاد وصادق، امال (1980). *علم النفس التربوي*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
3. التقرير النهائي مقدمة من شركة ميحاكم، دراسة حول دمج نظام تقييم أثر التشريعات في
4. البيئة التشريعية للأعمال في مصر (2008)، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة
5. والمتوسطة. الوكالة الكندية للتنمية الدولية مركز دراسات التنمية الدولية،
6. السيد العربي، حسن (1995). *القانون والمجتمع مدخل الى علم الاجتماع القانوني عند*
7. ماكس فيبر. القاهرة: دار النهضة العربية.
8. حسونة، عبد الغني (2012). *دراسات التقييم البيئي كألية قانونية لتحقيق التنمية*
9. المستدامة. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
10. خليفة، عبد العزيز شعبان (2008). *المعجم الموسوعي لمصطلحات علوم المكتبات*
11. *والمعلومات*. ط1. القاهرة: دار المصرية اللبنانية.
12. دراسة حول دمج نظام تقييم الأثر التشريعي في البيئة التشريعية للأعمال في مصر.
13. سبع محمد، أبو لبد (1985). *مبادئ القياس النفسي والتقييم التربوي*. ط3. عمان: جمعية
14. عمال المطابع التعاونية.
15. شريط، أمين. *الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة*. الجزائر:
16. ديوان المطبوعات الجامعية.
17. مؤتمر العملية التشريعية في العالم العربي، *الفرص والتحديات*، تموز (2007)،
18. نبيل عبد السلام، شاكر (2006). *دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الجديدة*.
19. ط1. عين شمس: كتب عربية.

20. Regulatory Policies in OECD Countries). 2002. (From Interventionism to Regulatory

21. Governance.

22. Thomas F. Ruddy, Lorenz M. Hilty, *Impact assessment and policy learning in the*

23. *European Commission*. In: *Environmental Impact Assessment Review*, Vol. 28, No. 2-
24. 3. (2007), doi:10.1016/j.eiar.2007.05.001\_5..
25. Jacopo Torriti, Ragnar E. Löfstedt (2012). *The first five years of the EU Impact Assessment*
26. *System, a risk economics perspective on gaps between rationale and practice*. In :
27. *Journal of Risk Research*, Vol. 15 No2, doi:10.1080/13669877.2011.634512..